

# تجارة الأسلحة في مسقط قديماً

١٩١٠ - ١٩١٣ م

دكتور جاد طه محمد



تميزت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين  
بازدياد حدة النشاط الأوربي في مياه الخليج العربي وخاصة من جانب فرنسا  
وروسيا والماتيا. وقد ركزت فرنسا اتجاهها في مسقط. وكانت فرنسا من قبل قد  
استغلت فرصة امتداد سلطنة مسقط الى الساحل الشرقى الأفريقي، وعقدت  
معاهدة مع السيد/ سعيد بن سلطان حاكم مسقط وزنجبار في عام ١٨٤٤م.

وعندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة مسقط - زنجبار ارادت ان تضمن موافقة  
فرنسا على ذلك التقسيم، وذلك بمقتضى التصريح المشترك الصادر في باريس في مارس  
١٨٦٢م. والواقع ان فرنسا وجدت في هذا التصريح فرصة لاقلاق بريطانيا على أساس أن  
لها مركزا مسلوبا - ولو نظريا - مع مركز بريطانيا في كل من مسقط وزنجبار.

ولما كانت مسقط تحتل مركزا هاما على الطريق بين عدن وبومباي، لذلك كانت لها  
أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة البريطانية، ولهذا السبب اتخذت فرنسا تعارض السياسة  
البريطانية التي تستهدف السيطرة عليها، وكثيرا ما لجأت إلى إثارة العقبان ضدها مستندة  
إلى ما لها من امتيازات سابقة، أو على الأقل إذا رفضت بريطانيا الاعتراف لفرنسا بملك  
الامتيازات فإنها كان تعود إلى تأكيد تمسكها بالتصريح المشترك.

وبما يستلقت النظر أن الحكومة البريطانية استطاعت أن توثق صلتها بسلطنة مسقط،  
وان تحقق لنفسها الكثير من الامتيازات. وقد تطورت علاقتها بمسقط بوجه خاص على أثر  
وفاة السيد/ تركي بن سعيد في عام ١٨٨٨م (١) الذي خلفه ابنه الأصغر فيصل بعد أن  
نجح في أقصاء أخيه الأكبر محمود الذى كان من المفروض ان يؤول اليه الحكم ولذلك  
اصبح فيصل في موقف يحتم عليه الحصول على تأييد خارجي يعتمد عليه في مواجهة  
المنابع التي أثرتها أخوه ضده، وكذلك لمواجهة القلاقل في بعض اجزاء عمان الداخلية.  
ولعل الحكومة البريطانية وجدت في ذلك الوضع فرصة ملائمة لتوالى الضغط على  
السلطان الجديد، فلم تعترف به في نهاية الأمر، وبدو انها أخذت تسلومه بعد ذلك في  
نظير اعترافها بولايته حتى أعلنت هذا الاعتراف في عام ١٨٩٠م مع استمرارها في دفع  
الأعانة السنوية له، وذلك بعد أن تعهد من جانبها بالمحافظة على الاتفاقات والمعاهدات  
التي عقدها والده مع بريطانيا. (٢)

وكانت أولى الأعمال السياسية للسيد/فصل هو عقده لمعاهدة صداقة وملاحة وتجارة في ١٩ مارس ١٨٩١ مع بريطانيا، وقد حلت هذه المعاهدة محل المعاهدة التي سبق أن عقدها السيد/سعيد بن سلطان في عام ١٨٣٩م، وكانت تعنى هذه المعاهدة بكتابة المواد المنظمة للعلاقات التجارية للسلطنة، كما نصت في مسألة السلطة القضائية للتصل البيطاني على شمولها للرعايا البيطانيين، وإن هذه المسائل سواء كانت مدنية أم جنائية، فإن من حق السلطات القضائية البيطانية البت فيها. (٣) كما تضمنت المعاهدة نصاً آخر يفرض على السلطان توجيه سياسته طبقاً لما تخليه عليه الحكومة البيطانية، وإن لا يتقبل معاونة أو راتباً من أية حكومة أخرى. (٤)

وواضح ان عقد هذه المعاهدة كان مخالفاً للتصريح المشترك في عام ١٨٦٢م، ولذلك كان من المفروض ان تكون سرية، وفعلاً ظلت بريطانيا تتمسك بهذه السرية حتى اضطرت الى ان تعلنها لفرنسا عام ١٨٩٩م عقب اشتداد الأزمة في مسقط بين الحكومتين في نفس العام. (٥) وقد ألحق بهذه المعاهدة تعهد من جانب السيد فيصل جاء فيه أنه يتعهد عن نفسه وعن ورثته وخلفائه من بعده بعدم التنازل عن أراضي وممتلكات مسقط وعمان أو أى من ملحقاتها أو بيعها ورهنها أو السماح باحتلالها لغير الحكومة البيطانية وأن يظل خاضعاً لمشورة حكومة الهند. (٦)

## النشاط الروسى الفرنسى في مسقط :

ليس من شك في أن أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا الى تقوية نفوذها في سلطنة مسقط والى توقيع المعاهدة السابقة، ظهور النشاط الفرنسى في السلطنة بشكل واضح، وزاد الأمر خطورة انه في عام ١٨٩١م انضمت روسيا الى فرنسا في اتفاقية سرية تهدف الى مجابهة النفوذ البيطاني خصوصاً في منطقة فارس والخليج (٧) وقد اتخذت الحكومتان سياسة موحدة في هذا السبيل. وفي نفس العام ظهرت سفينة حربية روسية في ميناء مسقط، وقابل قائدها السلطان، وفي العام التالي بذلت روسيا محاولة لكى تقيم لها قنصلية في مسقط. وبرز الانجليز معارضتهم للنفوذ الأوربى الذى أخذ يتسرب الى الخليج بأن تلك القوى التي تهدد التدخل في المنطقة لم تساهم في عمل أى شيء لتقدم التجارة أو لضمان الأمن كما فعلت بريطانيا. ويبدو أن الحكومة البيطانية كانت تهدد أن تكشف عن أغراضها الحقيقية وأن تعلن الحماية الرسمية على مسقط، ولكنها حتى لاتتبر مشاكل دولية وخاصة بينها وبين فرنسا، فضلت الاستمرار في سياسة عقد المعاهدات بالاضافة الى الأبتمرار في

دفع الراتب السنوي لسلطان مسقط، والذي تعهدت بتقديمه منذ عام ١٨٧٣م (٨)، مقابل الغاء تجارة الرقيق في السلطنة، وقد وجدت في ذلك ضمانا ماديا لخضوع السلطان لما تطلبه عليه في سياستها. (٩)

وكان سولسبوري يرى ضرورة تهدئة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا لاعادها عن روسيا، ولايعنى ذلك أن حكومة لندن سوف تتنازل عما لها من نفوذ في مسقط، وإنما معناه انها لم تكن تود حدوث أزمة في العلاقات بين البلدين، هذا مع اصرارها على ضرورة التمسك بما ارتبط به السلطان بفصل من تعهدات بعدم التنازل عن أراضيها، هذا فضلا عما يمكن ان تحصل عليه من نفوذ ادنى ومادى في السلطنة نتيجة لاستمرار حكومة الهند في دفع الراتب السنوي لسلطان مسقط.

وعندما حاولت فرنسا اقامة مستودع للوقود في مسقط، كانت وجهة النظر البريطانية واضحة بالنسبة لهذه المسألة، فقد تساهل كيرزون عن دواعي ذلك، لأن السفن الفرنسية ليست كثيرة التردد على الميناء، بل انه ربما لاتمر سفينة واحدة طيلة العام... ومثل تلك السفينة لايمكن ان تعدم وسيلة للحصول على الوقود، بل إننا نسمح عن طيب خاطر بأن تزود تلك السفينة من محطاتنا... ان فرنسا تنظر الى حصولها على محطة الفحم نظرة أكثر عمقا، انها تريد أن تتطلع الى مركز سياسى مسلو للأتجليزية في غرب آسيا، فان مستودع الفحم قد يعنى شيئا آخر في الغد» (١٠): والواقع ان كيرزون كان متضائفا للغاية، فان فرنسا يمثلها في مسقط قنصل، ولكن دون رعايا أو تجارة، ورغم ذلك تؤكد الحقائق انها مرتبطة بالسلطان بمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية. ورغم حماس كيرزون الرائد، فان حكومة لندن كانت تنظر الى سلطان مسقط باعتباره حليفا مستقلا، وتعترف بقوة التصريح المشترك لعام ١٨٦٢م. (١١)

وفي ١٨ فبراير ١٩٠٠م خضع السلطان للضغط البريطاني ونتيجة لتهدده بالخضوع البحرى. (١٢)

ولما كان من الضروري اقرار العلاقات بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية على أسس سليمة فقد توصلت الحكومتان في ٤ مايو ١٨٩٩م الى اتفاق يقضى بأنه طالما أن مركز الحكومة الفرنسية مسلو لمركز الحكومة البريطانية في مسقط، فانه من الممكن لفرنسا ان تحصل على مستودع للوقود في السلطنة مثل ما لايجتزأ. وحلول سولسبوري في هذه الفترة

ارضاء فرنسا، فعرض عليها احتكار احد المواقع في خليج المكلا على ساحل حضرموت ليكون محطة للوقود، وقد وافقت الحكومة الفرنسية، على هذا العرض في ١٧ اغسطس ١٩٠٠. (١٣)

وقد سقنا هذا الموجز للعلاقات الانجليزية الفرنسية بالنسبة لمسقط كي يكون واضحا أثر هذه العلاقات على تجارة الاسلحة في الخليج العربي بصفة عامة وفي مسقط بصفة خاصة.

### موقف شركات الأسلحة في مسقط :

أما بالنسبة لموقف التجارة نفسها، فقد أبلغ الماجور **Treyor** عن نشاط واسع في تجارة الأسلحة في مسقط، فان كساد التجارة في أكتوبر ١٩١٠م لم يستمر طويلا، فقد باع ميسيو لاجاس كل الأسلحة والذخائر الموجودة في مخازن شركة **M.M. Bayeot et Cie** بأثمان منخفضة جدا، كما باع ممثل شركة **M. Kevorkoff** كل ما في مخازنه بنفس هذه الأثمان المنخفضة. كما ان **M. Lapigne** (٣) ممثل شركة **Compagnie de** (١) حول التخلص من مخازنه قبل نهاية العام في ٧ ديسمبر (١٤) كما أن **M. Neuber** (٥) ممثل شركة **Goguyer** حول انهاء أعماله.

ووسط كل ذلك بدأ التاجر علي بن موسى الوحيد الذي بقيت تجارته مزدهرة، فقد كانت له مستودعات في موانئ أخرى في عمان، وكذلك لأنه اشترى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مخازن **Bayeot et Cie** (١٥).

أما سلطان مسقط، فقد ساءت أحواله المالية كثيرا، وبدا ضعفه واضحا أمام علي موسى، بل انه تورط بالفعل في مسائل مالية مع هذا التاجر (١٦). وقد حاول علي موسى ومعه احد التجار الآخرين اسمه سيد يوسف استغلال الفرصة، وطالبا منه الموافقة على منحهما التزام ادارة جمارك عمان في مقابل ٢٤٠,٠٠٠ ريال مع ضمان مقدم ضخيم، ومبلغ شهري محدد. (١٧)

ونتيجة لتدهور الأحوال المالية للسلطان، فانه طلب من الحكومة قرضا من ١٣,٠٠٠ ريال تستعاد من راتبه، وقد أوصت حكومة الهند بالموافقة على طلبه، وفي نفس الوقت

أوصت بعدم تشجيع مسألة منح الالتزام الخاص بالجمارك (١٨)، وقد وافقت الحكومة البيطانية على ذلك، واقترحت أنه يجب إضافة شرط لأتفاقية القرض بأنه لا يعطى التزام من هذا النوع لأى شخص (١٩) وقد وافق السلطان على هذا القرض من ١٣,٠٠٠ ريال (٢٠)، وهكذا أمكن التغلب على المشكلات المالية التى واجهت السلطان.

ألا أن مشكلات أخرى بدأت مع شركة **Groguyer** (١)، فقد غادرت السفينة فتح الخير ميناء مسقط وانجبت الى قطر وعلى ظهرها شحنة من الأسلحة والذخائر فى ٢١ نوفمبر ١٩١٠م إلا أنه نتيجة للمراقبة الدقيقة من السفينة الحربية البيطانية **Espiègle** (٢) فإن السفينة فتح الخير اضطرت الى العودة الى مسقط فى ١٦ يناير سنة ١٩١١م دون أن تستطيع انزال شحنتها (٢٠٠٠ بندقية). وقد قدمت الشركة الفرنسية احتجاجا بأن السفينة البيطانية اعترضت السفينة فتح الخير ومنعتها من الأبحر الى قطر، ووصلت الى حد تعرضها لخطر العرق، كما منعت عنها المياه، ومواد التجمين، كما منعتها من المتاجرة فى الأماكن المباح فيها التجارة، وطالبت الشركة بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ريال كتعويض عن الخسائر التجارية. (٣١).

وقد نقلت المسألة الى الأدميرالية، وتبين - من وجهة النظر البيطانية - ان الاتهامات كان لا أساس لها، فإن السفينة فتح الخير وضعت فعلا تحت المراقبة، وذلك لأخذ إجراءات الحصار البحرى عند انزال الأسلحة منها، ونتيجة لذلك، فإن كل الرؤساء على الساحل... الواحد تلو الآخر كان يطلب من السفينة أن تترك المنطقة. ولم تقم السفينة الحربية **Espiègle** (٢) بتهددها مطلقا. كما أعلن السير سليد **Slade** (٣) بالنسبة لذلك «انه يبدو فشلا لسياسة الحصار البحرى إذا ما نتجت محمولة شركة **M.M. Baijeot et Cie** (٤) فى ذلك، لأن فتح الخير سوف تستأجر بعد ذلك لأى افغانى يهدد اسلحة عبر الخليج». (٣٢).

وتم اتصال بين الماجور **Trevor** (١) والقنصل الفرنسى فى مسقط **M. Jeannier** (٢) على اساس رفض الماجور لادعاءات الشركة الفرنسية. وعند هذا الحد انتقلت المسألة الى الحكومة الفرنسية. (٣) وقد نقل **M. Cambon** (٣) شكوى الشركة الى السير جراى فى ٢٨ مارس ١٩١١م، الا أنه تلقى رفضا كاملا لكل اتهامات الشركة (٣٤) وهكذا أنتهت المسألة بعد أن أكدت نجاح سياسة الحصار، وقدرة السفن الحربية البيطانية على فرض الرقابة على

أى سفينة فرنسية تحمل شحنة من الأسلحة، ومنعها من أنزالها في أى من موانئ الخليج، هذا مع عدم اتخاذ أى إجراء يمس حقوق العلم الفرنسي المرفوع عليها.

### شرعية التجارة في مسقط :

أما الوضع في مسقط فكانت تحكمه حقيقة أن السلطان كانت له معاهدات تجارية مع الولايات المتحدة في عام ١٨٣٣ م وفرنسا ١٨٤٤ م وبريطانيا ١٨٦١ م، ولاشك أن وضع أى قيود خاصة على التجارة في الأسلحة من وإلى أراضيه يحتاج الى تعديلات في شروط تلك المعاهدات، كما أنه كان هناك تصريح تجارى (٢٥) كان قد أصدره السلطان تركى بن سعيد لصالح هولندا في عام ١٨٧٧. (٢٦)

والملاحظ أن هذه المعاهدات والاتفاقيات التجارية كانت تضع العراقيل أمام تصدير وأستيراد البضائع المختلفة، هذا بالإضافة الى أن المركز الدولى لسلطنة مسقط كان محمداً بمقتضى التصريح الأنجليزى - الفرنسى المشترك والصادر في مارس ١٨٦٢ م، والذي كان يتيح لفرنسا مركزاً مسلوباً لمركز بريطانيا في مسقط، ولذلك هدفت السياسة البريطانية الى التخلص من هذا التصريح. (٢٧)

والواقع ان التجارة في الأسلحة كانت تسبب الكثير من المتاعب للحكومة البريطانية في السنوات الخمس التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الأسلحة تستورد من أوروبا حيث تصدر الى سواحل بلوخستان وفارس، ثم تنقل بعد ذلك الى أفغانستان ومقاطعات وسط آسيا مما أثار القلاقل والاضطرابات - بالنسبة لبريطانيا - على الحدود الشمالية الغربية للهند. (٢٨)

ولقد بدأت تجارة الأسلحة منذ عام ١٨٤٤، ولكن لم تنته الحكومة البريطانية الى حظر هذه التجارة إلا في أثناء الحرب الافغانية الثالثة، وأدركت أن وجود هذه الأسلحة مما يشجع على الثورة في حدود الهند الغربية (٢٩)، ومنذ عام ١٨٨٠م اتخذت حكومة الهند خطوات تمهيدية لمنع مرور الأسلحة في حدودها، ومنعت تجارة الأسلحة بصفة عامة في كل مكان على سواحل الخليج العربى. (٣٠)

وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولى الذى عقد في عام ١٨٩٠ قد وجه ضربة قاضية لتجارة الأسلحة في أفريقيا، فان منطقة الخليج لم تكن ضمن نطاق هذا المرسوم،

وكان يهرب الأسلحة يتزايد تزايد ملحوظا حتى عام ١٨٩٢م، فقد بلغ عدد البنادق المصدرة الى مسقط في ذلك العام ١١,٥٠٠ بندقية، ومن هنا كانت توزع على بقية أنحاء الخليج، وقد تضاعف هذا الرقم عدة مرات في السنوات التي تلت ذلك. وقد سببت هذه الأسلحة الكثير من القلق للسلطات الإنجليزية. (٣١)

وفي غضون ذلك الوقت، عقدت الحكومة البريطانية اتفاقات لتحريم التجارة في الأسلحة مع أمارات الخليج، ففي عام ١٨٩٨ عقدت اتفاقا مع البحرين، وفي عام ١٩٠٠م عقدت اتفاقا مماثلا مع الكويت وكذلك مع شيوخ الساحل المهادن في عام ١٩٠٢م.

وكان سلطان مسقط قد وافق في عام ١٨٩٨م على منع تصدير الأسلحة من مسقط الى الهند وفارس حيث كان أستيراد الأسلحة اليها بعد عملا غير مشروع، كما فوضت السفن البريطانية في تنفيذ هذا المنع، الا انه تجدد الأشرطة الى ان استيراد الأسلحة الى مسقط أو اعادة تصديرها باستثناء البلدين المذكورين لم يكن محرمًا. ونتيجة لذلك أصبحت مسقط مركزا لتجارة الأسلحة لكل منطقة غرب آسيا. وكانت البنادق والذخائر ترد اليها من اوربا بكميات ضخمة، ومن هناك توزع على سواحل الخليج.

وكانت المصانع البلجيكية والألمانية والفرنسية والإنجليزية هي التي تقوم بتصدير هذه الأسلحة الى مسقط. وقد بلغ حجم هذه التجارة قدرا كبيرا، ففي عام ١٩٠٧م وردت الى مسقط ٤٤,٩٢٧ بندقية قيمتها ١١٢,٣٣٨ جنيا، ارتفعت في عام ١٩٠٨م الى ٨٧,٦٨٠ بندقية قيمتها ٢٧٩,٠٥٠ جنيا ثم أنخفضت الى ٨٥,٨٢٠ بندقية في عام ١٩٠٩م قيمتها ٢٣٧,٦٤٤ جنيا، ثم أنخفضت القيمة سنة ١٩١٠م الى ١٠٣,٨٦٢ جنيا.

وقد ساهمت المصانع البلجيكية وحدها بأكثر من نصف حجم هذه التجارة.

ولقد كان لهذا الفيض من الأسلحة تأثيرات خطيرة على الحدود الشمالية الغربية للهند، حتى أن حكومة الهند أوضحت أنه قد نشأت هناك حالة «قلت ميزان القوى، وشكلت تهديدا خطيرا للسلام».

ولقد انفتحت بريطانيا نحو ربع مليون جنيا في اجراء منع التجارة في الأسلحة حتى عام ١٩١٠م، ولقد قللت هذه الاجراءات بالفعل من حجم هذه التجارة كما تبين من الأرقام



السابقة، ألا أنه بدأ واضحا أنه اذا لم يتم ضبط التجارة في المسقط - مسقط - فإنه لا يمكن القضاء على هذه التجارة تماما (٣٢)، خصوصا بعد أن تبين فشل محاولات الوصول الى اتفاق مع فرنسا - عن طريق تبادل المصالح - من أجل منع تجارة الأسلحة في مسقط. وقد قدم الكولونيل كوكس مقترحات ترمي الى محاولة التفاهم مع سلطان مسقط، وأنه يمكن منحه تعويضا ماليا للحد من تصدير الأسلحة من مسقط الى الموانئ الأخرى في الخليج. كما قدم كوكس نظاما مقترحا للمرور، يشرف عليه ضابط بريطاني، وإن أى قارب لا يحمل تصريحاً للمرور مهما كانت وجته، فإن من حق السفن البريطانية الاستيلاء عليه حتى في مياه مسقط.

وقد نقل هذا المشروع الى وزارة الخارجية، وكان السير جراي مستعدا للموافقة عليه طالما أنه في حد ذاته لا يتعارض مع المعاهدة الفرنسية ١٨٤٤، وأكثر من ذلك، كان مستعدا لمواجهة الاحتجاج المتوقع من الحكومة الفرنسية اذا مانقذ هذا المشروع.

ألا أنه كان مفهوما أن هذا المشروع ليس الا نوعا من السيطرة على التجارة طالما أن فرنسا لا تريد الموافقة على منعها، إلا أنه كان مفهوما أيضا أنه لا يجب اللجوء الى ذلك الا عند ضياع آخر أمل في الوصول الى تسوية ودية مع فرنسا. وكما تبين فان تلك المفاوضات المتقطعة كانت بلا نتيجة، حتى ان المشروع الذي قدمه كوكس في يناير ١٩١٠م للتعامل مع مسقط مباشرة بدأ تنفيذه بالفعل.

وكان السلطان في حالة مالية سيئة، ويجب ان نتذكر انه كان قد تفاوض مع أحد كبار تجار الأسلحة، وهو علي موسى الذي عرض عليه مبلغا ضخما وراتبا شهريا في مقابل الحصول على امتياز جمارك عمان. ألا أنه أمكن تلاقى ذلك عندما قدمت خزينة الهند ١٣,٠٠٠ ريال كأعانة سريعة للسلطان.

وقد اشتكى السلطان في ديسمبر ١٩١٠م للممثل السياسي الماجور Trevor لحرق قارين له في نهر جالنج وقد دافع الماجور عن ذلك، وأرجعه الى السلوك السيء من البحارة، كما أضاف أنه من المرغوب فيه الوصول الى ترتيبات دائمة ومرضية مع السلطان. وهناك سبب آخر شجع المضي في هذا السبيل، وهو تحول السلطان من اتجاهه المتخاذل بالنسبة الى التدخل الفعلي في سيرها، فقد بدأ الى حد ما أنه وقع في أيدي كبار تجار الأ...

١، وبصفة خاصة على موسى. (٣٣)

وفي أبريل ١٩١١م، أرسل السلطان أحد قواربه لنقل أسلحة من أحد موانئ عمان إلى ميناء آخر (٣٤)، وفي ٥، ٦، ٧ أبريل أسرت السفينة الحربية **Espiègle** (١) ثلاث قوارب في أعلى الخليج وجنوبي صحار تحمل أسلحة وذخائر تصل في مجموعها إلى ٢٠٠ بندقية و٦٦,٨٠٠ طلقة (٣٥). ولم تكن القوارب ترفع أى أعلام، إلا أنها كانت تحمل تصاريح مرور موقعة من السلطان، ويبدو أنه منح هذه التصاريح إلى علي موسى دون توقيع، وأن الأخير قد استوفى بياناتها بالنسبة لكمية الشحنة. وقد غرقت القوارب الثلاثة نتيجة للطقس السيء أثناء الجزر. وقد اشتكى السلطان إلى كوكس على أساس أن الاستيلاء على القوارب قد تم في المياه الإقليمية وعلى بعد نحو ثلاثة أميال من الساحل، إلا أن كوكس قرر بأن القوارب لم تكن داخل المياه الإقليمية.

كما كان لرأى كوكس تأثير كبير بالنسبة لهذه الحادثة على الحكومة، وذلك بالنسبة لسياستها في المستقبل تجاه السلطان: هل تدعم الحصار وفي نفس الوقت تسهله؟ أم هل يمكن بذل مجهود أكبر للحصول على معونة السلطان وانتزاعه من براثن التجار...؟ وتبين بعد ذلك أنه تم اختيار الطريق الثاني، ويمكن القول إن تلك الحادثة كانت البداية الفعلية للسياسة الجديدة (٣٦). وقد اقترح الماجور **S.G Knox** - الذي خلف الماجور **Trevor** كممثل سياسي - لتحقيق هذه السياسة، ان يصدر السلطان تصريحا يمنع تصدير واستيراد الأسلحة، وأنه يمكن إضافة مادة إلى المعاهدة البيطانية تحرم على الرعايا البيطانيين المتاجرة في الأسلحة... «وإذا ما اتبعت الولايات المتحدة نفس الأسلوب، فإن فرنسا سوف تكون في موقف العزالي يمثل انغماسا في تجارة مكروهة حرمتها الحكومة المحلية والدول الأخرى المتحضرة. ويمكن نصح السلطان حينذاك بأن يقدم معاهدة مرنة في موادها حتى أنها يمكنها أن تحدد على الأقل منع استيراد البضائع القاتلة».

وأضاف المقيم أنه لتسهيل العملية، يمكن شراء مخازن التجار البيطانيين والوطنيين مع تعهدهم بعدم العمل في تجارة الأسلحة في عمان مرة أخرى، وأذا ما قدمت نفس العروض للتجار الفرنسيين، فأنهم من المحتمل أن يرفضوا العرض، وهذا الرفض يعطى للسلطان الفرصة للتوصل من معاهدة ١٨٤٤. (٣٧)

### إقامة مستودع عام للأسلحة في مسقط:

وعلى أية حال فقد شرع في وضع اقتراح الكولونيل كوكس موضع التنفيذ، وكانت

معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيبيوتي الخاضع للفرنسيين، ونتيجة لازدياد حركة مرور الأسلحة<sup>(٣٨)</sup>، اقترح كوكس إقامة مستودع للأسلحة **Warehouse** في مسقط نخزن فيه كل الأسلحة والذخائر عند استيرادها، ويخزن المستودع أشخاص موثوق فيهم تحت اشراف لجنة تتكون من ممثل للمقيم والممثل السياسي في مسقط أو موظف بريطاني منتدب لهذه العملية، وكل التعليمات الصادرة من المستودع سواء للبيع أو التصدير يحكمها نظام كامل للتسويق والتسجيل. وفي حالة التصدير بطريق البحر، فإنه يجب إعطاء تصريح للمرور بأشراف اللجنة السابقة. وكان كوكس مستعدا - إذا كان ذلك ضروريا - للتسليم بمطلب الاعتراف بالمساواة في اللجنة بين فرنسا وبريطانيا وأن يسمح بممثل فرنسي.

واضاف كوكس أنه يجب أن يحاط السلطان علما بأن نظام مستودع الأسلحة سوف يؤدي الى انقاص دخوله، ومن ثم اقترح كوكس منحه ٥٠٠٠ ريال شهريا كتعويض له، وأنه اذا رفض ذلك فإنه يمكن أن يعرض عليه مضاعفة الأمانة السنوية.

وبالنسبة لكمية الأسلحة التي في حوزة التجار في مسقط في الوقت الراهن أو المعدة للتصدير فأنها في اختصاص السلطان كمسألة تمس الإدارة الداخلية، ويمكن اجبار التجار على ابداع شحناتهم في المستودع كى يتابع تحت التحفظات الواردة في الاقتراح. واذا ما فشل هذا الاقتراح، فإنه عند الضرورة يجب شراء الشحنات الموجودة في الوقت الراهن بالسعر الأعلى أو بتقييم معقول.

واخيرا اقترح المقيم أنه من المستحسن الحصول على تعهد من السلطان بعد الدخول في معاهدات جديدة مع أية قوى أجنبية دون الموافقة السابقة من الحكومة البريطانية<sup>(٣٩)</sup>.

وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه المقترحات، الا انها رأت أن مسألة تعهد السلطان بعدم الدخول في معاهدات جديدة يجب ارجاؤها، وأن السلطان اذا موافق على نظام مستودع الأسلحة، فإنه يجب عدم التنفيذ الفوري لتتلافى اغضاب فرنسا، بينما لازالت هناك محاولات للتفاوض معها. وفي ٢٥ يوليو فوض كوكس للتفاوض مع السلطان (٤٠)، طبقا للمقترحات السابقة. وقد طلب كوكس منحه السلطة لتهديد السلطان اذا لم يستجب للمطالب البريطانية<sup>(٤١)</sup>، وقد تم بالفعل منحه السلطة المطلوبة، وفي ١٩١١م بدأ كوكس في تنفيذ العملية<sup>(٤٢)</sup>.

وقد أبدى السلطان رغبته في المحافظة على العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية طالما ظل سلوكها نحوه وديا، وكان مستعدا لأصدار تصريح بال منع الكامل للتجارة على الرغم من المعاهدة الفرنسية، اذا ماضمت له الحكومة البريطانية نتائج ذلك، أو أنه «يضع كل مصالحه في أهدنها، اذا امكنا نحن والحكومة الفرنسية تسوية المسألة فيما بيننا».

أما بالنسبة للإجراءات المقترحة لسير العمل، فإنه وعد بالمعاونة الكاملة اذا لم تتعارض مع معاهداته مع القوى الأخرى، واذا ما قدمت له المعاونة لمواجهة الحكومة الفرنسية عند الضرورة، وكذلك اذا كانت الناحية المالية مجزية. ولم يوافق السلطان على حجم التعويض الذى عرضه كوكس وطالب بمبلغ اجمالى قدره ٨٠,٠٠٠ ريال، وقد أعتبر كوكس أن هذا المطلب معقول، وأنه يجب عدم رفضه تماما. (١٣)

وقد بدأت حكومة الهند قلقها من أن يقوم السلطان بالاتصال بفرنسا مباشرة وكان الاتجاه الذى رآته حكومة الهند هو اقناع السلطان بأن اقامة مستودع هو «تفصيل لترتيبات داخلية»، وهى من حقوقه تماما بصفته حاكما مستقلا، وأنه يجب عدم استشارة فرنسا لذلك. أما بالنسبة لمسألة التعويض، فقد طلبت حكومة الهند انقاص المبلغ الذى طلبه السلطان. (١٤)

وقد وافقت وزارة الدولة على هذه المقترحات، وازافت «انه من المفهوم أن ترتيبا جديدا قدمه سلطان مسقط بالنسبة لتصدير الأسلحة والذخائر، وأنه من المعتقد أنه يمكنه إيقاف التجارة غير المشروعة مع تلك الدول التى منعت استيراد الأسلحة» (١٥) كما رأى وزير الدولة أنه من الضرورى لانتظام العمل فى المستودع أن يعار ضباط جمارك للسلطان. وقد أجاب كوكس على ذلك بأنه ناقش السلطان بالفعل بالنسبة لمسألة الضباط المشرفين على العمل، وأن السلطان بينا أوضح ضرورة اشراف الحكومة البريطانية على العمل، «فانه مما يتناقض مع الكرامة جعل موظف بريطانى مشرفا على مستودع الأسلحة فى مسقط». ورأى كوكس أن منحه مالية سريعة تجعل السلطان أكثر تجلوبا بالنسبة لهذه النقطة. (١٦)

إلا أنه بالنسبة لتعيين موظف بريطانى مسئول عن مستودع الأسلحة، فرغم أهمية ذلك (١٧)، فإن حكومة الهند رأت أن السلطان لم يوافق على هذا التعيين. وعلى أية حال فلذا لم يتم ذلك، فانه يمكن وضع ترتيب آخر كأن يعين السلطان موظفا من طرفه تحت الاشراف المشترك من الممثل السياسى وممثل كبير من طرفه كما اقترح كوكس. (١٨)

وقد رأَت حكومة الهند أيضا - لتشجيع السلطان للموافقة على هذه الترتيبات - منحه ٣١,٥٠٠ ريال بالإضافة الى المبالغ المقترحة كتعويض له عن الاستيلاء على بعض القوارب التابعة له في ابريل ١٩١١م، على أن يكون هذا العرض مشروطا بموافقة السلطان على المشروع الذي قدمته الحكومة البيطانية كترتيب يتلاءم مع مصالحها.

وفي ٧ فبراير وافق السلطان على هذه الشروط، وفي نفس اليوم تمت الموافقة على منح السلطان قرض قيمته ١٠,٠٠٠ ريال الخ في طلبها وتعهده بإعادتها على دفعات: ١٠٠٠ ريال كل شهر من أعانته.

وفي أول مارس وصل كوكس الى مسقط، وبدأ المباحثات مع السلطان، وقد رفض السلطان تماما مبدأ وجود موظف بريطاني للإشراف على مستودع الأسلحة وحتى لوقت محدود، إلا أنه اقترح كحل آخر أن يقوم بمساعدة الكولونيل كوكس باختيار رجل موثوق فيه من رعاياه، وإذا كان ذلك متعذرا، فإنه مستعد للموافقة على رجل من الهند تؤهله كفايته لذلك العمل، وأضاف السلطان أنه سوف يطلب موافقة حكومة الهند على هذا الرجل قبل توقيع عقد العمل معه. وقد أوصى كوكس بالموافقة على هذه الترتيبات من ناحية المبدأ، مع إيضاح أنه لن يدفع أي تعويض أو أية زيادة في الأعانة الا بعد الانتهاء من كل الترتيبات. وقد أبلغ السلطان بأن استمرار دفع الاعانة له لن يتوقف على التزامه بارتباطاته، وأن الموظف الذي سيتم اختياره كمشرف على مستودع الأسلحة سيكون قابلا للطرد من منصبه اذا ما نقض الترتيبات المتفق عليها. (٤٩)

وكان سلوك السلطان وديا تماما تجاه البيطانيين أثناء هذه المباحثات، الا أنه أبدى رغبته مرة أخرى في منع التجارة في الأسلحة نهائيا في غضون ثلاثة أشهر، لأنه خاف من المشكلات التي قد يثيرها التجار الأجانب ومعارضته لنظام مستودع الأسلحة، وأن شكاياتهم قد تثير حكوماتهم ضده. وأن كانت الوثائق الفرنسية تؤكد أن كوكس ألح على السلطان ليقوم بالأغاء معاهدة ١٨٤٤م مع فرنسا. (٥٠)

وفي ٢٣ مايو ١٩١٢م، تم الانتهاء من وضع المسودة النهائية لمشروع مستودع الأسلحة. ونص المشروع على أنه «لما كانت هناك كميات هائلة من الأسلحة والذخائر مخزنة في الوقت الحاضر دون تحفظ سليم وفي أبنية خاصة متفرقة في مدينتنا مسقط، وهي بهذه الطريقة معرضة لأخطار السرقة والحريق، فنحن السيد فيصل بن تركي سلطان مسقط

وعمان متأثراً بالأسباب السابقة، والمحافظة على عاصمتنا، قد وافقنا على علاج هذه المشكلة ببناء مستودع عام للأسلحة، وذلك للحفاظ على الأسلحة والذخائر تحت احتياطات آمنة.

وأوضح المشروع أنه يمكن البدء في العمل بنظام المستودع في أول سبتمبر التالي، ونفس المشروع على أنه يمكن أن تكون اجراءات العمل في هذا المستودع كالآتي:

١- في أول سبتمبر التالي، فإن كل الأسلحة والذخائر الواردة الى داخل الأراضي التابعة لى سوف تنقل مباشرة من السفن الى ادارة المستودع التى سيعين عليها مراقب.

٢- سوف يطلب من كل تجار الأسلحة في الأراضي التابعة لى إيداع الأسلحة الباقية معهم في أول سبتمبر في ذلك المستودع، وأى تاجر لاينفذ ذلك سوف يتعرض -الى جانب عقوبات أخرى- الى مصادرة شحنته من الأسلحة الواردة باسمه مستقبلا، الا اذا نفذ الترتيبات السابقة تماما.

٣- لايسمح باخراج أية أسلحة من المستودع الا بعد دفع الضرائب كاملة الى مراقب المستودع بالطريقة المعتادة.

٤- تنظم عملية سحب الأسلحة من المستودع، على أن يكون ذلك بموجب تصاريح خاصة عن طريق مراقب المستودع وتوقيع منى.

٥- هذه التصاريح لا تسلم للتجار، ولكن لتؤكد للمشتريين أو لممثلهم نوع الأسلحة وكميتها ومصدرها والذخائر، وأنها يمكن سحبها من المستودع دون اعتراض.

٦- كل الأسلحة التى تخرج من المستودع يجب أن توضع عليها علامة المستودع والرقم المسلسل.

وفي نفس الوقت أشار الممثل السياسي الى أن السلطان عند اصداره القانون الذي يحوي النقاط السابقة، وابلغه هذا القانون لقناصل الدول الأجنبية، فإنه يود اعطائه تأكيداً مكتوباً بالنسبة للنقاط الأربع التالية:

١- تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم كافة المعونات الضرورية له لمواجهة أي احتجاجات قد تثيرها ضده فرنسا أو أية قوى أخرى.

٢- أنه يجب أن يكون مفهوما أن هذه الترتيبات لا تعطي للحكومة البريطانية أو للمستولين أي حقوق في أراضيها أكثر مما كان قبل ذلك.

٣- أن البريطانيين بتفاهمهم الودي معه، قد توصلوا الى ترتيبات ملائمة بالنسبة لمعاونة حكمه ورجعته.

٤- أن البريطانيين قد وعدوا بتعويضه بمجرد التصديق على الشروط المتفق عليها.

وقد تمت الموافقة على شروط السلطان في أول يونيو (١٩١٢)، وفي ٤ يونيو نشر السلطان هذا القانون أيضا في الصحف البريطانية و«الهندية» (١٩١٢).

### مسألة تعويضات تجار الأسلحة في مسقط :

على أثر صدور هذا القانون، أعلن القنصل الفرنسي أنه يتعارض مع معاهدة ١٨٤٤م ورفض الاعتراف بتطبيقه على الرعايا الفرنسيين. كما قدم تجار الأسلحة الفرنسيون شكوى جماعية لوزير الخارجية الذي انحصرت اجابته في اصدار التعليمات للقنصل الفرنسي بايلاغ السلطان بأن فرنسا لا يمكنها الموافقة على التنظيمات الأخرية الا بعد تعويض التجار الفرنسيين (١٩١٢). ويمكن القول بأن استيراد الأسلحة الى مسقط أثناء ابريل ومايو ويونيو ١٩١٢م الى درجة غير عادية.

وقد أبلغ القنصل الفرنسي بهذه النقاط، ومطبقا للتعليمات المعطاة له، كان عليه - اذا ماوافق السلطان على تعويض الرعايا الفرنسيين - أن يبلغه أن الحكومة الفرنسية سوف توافق على التنظيمات الأخرية رغم تعارضها مع المعاهدات (١٩١٢).

وهكذا برزت مسألة حساسة، وبدا - من وجهة النظر البريطانية - انه من المرغوب فيه تلافى دفع تعويضات للتجار الفرنسيين بأي شكل. الا أنه كان هناك اتجاه للمقاومة من جانب التجار الفرنسيين يعاونهم في ذلك القنصل والحكومة الفرنسية، وكان لا بد من

استخدام القوة لتنفيذ الترتيبات الجديدة في أول سبتمبر وهو التاريخ المحدد لتنفيذ القانون، ومن وجهة النظر البريطانية، فإن أي تأجيل لهذا قد يشير إلى الضعف ويهدم المكانة البريطانية في مسقط وفي الخليج بصفة عامة. إلا أنه أيضا بدون الوفاق مع الفئصال الفرنسي وحكومته فإن تنفيذ القانون في الموعد المحدد سوف يؤدي حتما إلى الاحتكاك مع التجار الفرنسيين، مما قد يؤدي إلى أسوأ النتائج.

وقد يطلب السلطان تفويض بريطانيا للتعامل مع فرنسا، إلا أن هذا الطلب غير مرغوب فيه - من وجهة النظر البريطانية - وبدا أنه من الأفضل إبلاغ الحكومة الفرنسية أنه لن تدفع تعويضات للشركات البريطانية رغم مصالحها الضخمة «منذ تنظيم مستودع الأسلحة والذخائر، وليس هناك اعتراض على التجارة المشروعة»، وأنه على الرعايا الفرنسيين أن يقاسوا من الخسائر لأن تجارتهم هي مع أقطار ممنوع فيها استيراد الأسلحة والذخائر. (٥٥).

وقد اقترحت حكومة الهند أن تتضمن اجابة السلطان على الفئصال الفرنسي «أن حقه الشرعي الذي لا جدال فيه في السيادة بمنحه الأحقية في الاشراف على تجارة الأسلحة دون منعها في ممتلكاته، وبما يحتم عليه ذلك علاقاته بالدول المجاورة... والتي تعد استيراد الأسلحة اليها أمرا ممنوعا... ولذا فإنه يبدو من غير المعقول أن يتوقع منه تعويض التجار الذين قد يلاقون بعض الخسائر». كما صدرت التعليمات إلى السفير البريطاني في باريس بأن يقدم تفسيرات لها نفس المعنى (٥٦).

وفي غضون ذلك الوقت تعجل السلطان الحوادث، ففي ١٦ أغسطس أبلغ التجار الفرنسيين «أنه اذا جاء سبتمبر ولم تمثلوا للقانون فأني سأراقب محازنكم وأحبس كل زياتكم، وليست لدي الرغبة في ائقال نفسي والرعايا البريطانيين بالأعباء من أجل مكاسب فرنسية». وقد تم تحذير السلطان بعدم اظهار أهدافه هكذا قبل اللحظة الملائمة.

وبالنسبة لما حدث في أول سبتمبر، فقد تقرر أن الشحنات المستقبلية سوف تودع في المستودع مباشرة، كما تقرر عدم السماح بأي فترة بعد هذه المهلة. أما بالنسبة لكميات الأسلحة الموجودة في الوقت الراهن، فقد أوصى السلطان بوجوب وضع حراسة حول المخازن التابعة للتجار، وأن يرفض تماما السماح بنقل أية أسلحة سوى إلى المستودع. وتم



اعطاء السلطان وعدا بالمعاونة البيطانية في كل الأمور السابقة، خاصة وأن المصادرة طبقا للبيد الثاني يجب أن تتم بالقوة.

وقد أظهرت الحكومة الفرنسية وجهة نظرها في مذكرة الى السير فرنسيس بارني السفير البيطاني في باريس، وكان الموقف الذي ارتكبت عليه هو يقتضى معاهدة ١٨٤٤م. فان تجارة الأسلحة يجب أن تظل حرة تماما في مسقط، وأن للرعايا الفرنسيين مطلق الحرية في بيع وشراء الأسلحة لمن يريدون، وأن لهم الحق في التمسك بالحقوق التي حوتها لهم المعاهدة، والمطالبة بالتعويض نتيجة لأية أضرار تصيبهم نتيجة للقانون الأخر، وقد تصيب التجار الفرنسيين والصناعة الفرنسية، وأكثر من ذلك فان التصريح الانجليزي الفرنسي يعطيهم الحق في المتاجرة مباشرة مع السلطان، الا أنهم محافظون على الصداقة مع بريطانيا مستعدون للتنازل عن هذا الحق، ومستعدون لمناقشة أي اقتراح تقدمه بريطانيا بالنسبة للتعويضات (٥٧).

وقدم القنصل الفرنسي - طبقا لتعليمات باريس - طلبا الى السلطان بالتعويضات، وكذلك الاعتراضات السابقة بالنسبة لمعارضة القانون لمعاهدة ١٨٤٤م وقد أجاب السلطان على ذلك بأنه قد نقل مسئولية التعويضات الى الحكومة البيطانية، وقد وافق الماجور Knox على ذلك (٥٨).

وفي الثامن من سبتمبر، حدثت حادثة هامة، فقد طلب ممثل الشركة الفرنسية Louis Dieu تسليمه ٣٣ صندوقا من الذخيرة، وكان معه إيصالا بالإيداع، الا أن المسئول في الجمارك رفض تسليمه الصناديق، وقد كتب القنصل الفرنسي الى السلطان معترضا على ذلك، ومطالبيا بتسليم الصناديق الذخيرة بعد دفع الضرائب العادية طبقا للمعاهدة التي ارتبط بها سموه وأسلافه منذ ٦٨ سنة، والتي لا تمنع علاقاته من القوى الأخرى ولا تمس استقلال عمان. وكانت النصيحة البيطانية للسلطان هي أن يرفض تسليم الشحنة، وأن يظهر تمسكه بقانون مستودع الأسلحة، وأن يشير الى أن الذي يهدد علاقاته بالقوى الأخرى واستقلاله هو الطريقة غير العادية التي يتوقع معها أن يوافق على التجارة في بضائع خطيرة، والتي تنظم بيعها بمهارة فرنسا وبقية الدول المتحضرة (٥٩).

وعندئذ أجاب القنصل الفرنسي بأن التجار الفرنسيين لن يمتثلوا لقانون مستودع الأسلحة، وأن مسألة التعويضات يجب بحثها.

ورغم أن السلطان رفض وضع حرس حول المخازن الفرنسية، فقد منع بيع الأسلحة منذ ذلك الحين (٦٠).

والواقع أن الشركات الفرنسية التي كانت تعمل في تجارة الأسلحة في مسقط كانت تضغط على الحكومة الفرنسية ضغطا شديدا لكي تستمر في ممارسة نشاطها (٦١). وكانت معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيوتي على البحر الأحمر والخاضع للفرنسيين، ولاشك أن تأسيس مستودع الأسلحة في سبتمبر ١٩١٢ أدى إلى انكماش حركة التجارة في الأسلحة إلى حد كبير، إلا أن ذلك كان سببا في إثارة التجار الفرنسيين والشركات الفرنسية، وتسجل الوثائق الفرنسية الاحتجاجات المتوالية من شركات الأسلحة والصيد في باريس لدى وزير الخارجية الفرنسية - قبل إقامة مستودع الأسلحة - حتى يتدخل لحماية حرية التجارة (٦٢).

ولاشك أن الحكومة الفرنسية قد أصابها قلق واضح بالنسبة لتطور الأمور، وقد أشارت إلى أن حقوقها طبقا للمعاهدة قد انتهكتها السلطان، وأنه إذا لم يعد الوضع الراهن Status Quo فورا فأنها مضطرة إلى إرسال طراد إلى مسقط، وأنها ترغب في وضع تنظيمات على أساس التعويضات، وحتى يمكن الوصول إلى هذه الترتيبات فإنه يجب إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل صدور قانون مستودع الأسلحة (٦٣).

وقد صدرت التعليمات للسفير البيطاني في باريس بالاجابة على المطالب الفرنسية بأن الحكومة البيطانية قد عرمت تماما على معاونة السلطان في التمسك بقانون مستودع الأسلحة لأنه لايمس الحقوق الفرنسية طبقا للمعاهدة، ولكنه فقط ينظم تجارة خطوية، وهو حق تتمتع به كل حكومة، كما أعرمت الحكومة البيطانية عن ثقها في أنه لن تقع حوادث يكون لها تأثيرات خطوية على العلاقات بين الدولتين (٦٤).

### الأزمة الدبلوماسية بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية :

لقد تمسكت الحكومة البيطانية بأن أية مفاوضات مع فرنسا ستكون على أساس الموقف الراهن المرتكز على قانون مستودع الأسلحة الذي أصدره السلطان، كما أنها رأت تحويل مسألة تعويضات التجار للشحيم. وفي ١٨ سبتمبر ١٩١٢م قام السير فرنسيس بارني السفير البيطاني في باريس بمناقشة ذلك الموضوع مع المسيو بوانكارايه وزير الخارجية

الفرنسية. وقد أصر بارقي على ضرورة تحويل مشكلة التعويضات الى التحكيم، وفي انتظار ذلك فإنه يجب تجميع كل الأسلحة في مستودع مسقط للأسلحة، إلا أن بوانكاريه عارض فكرة التحكيم وذكر أنه من غير المقبول اللجوء الى ذلك الحل لأن المسألة في الواقع تتعلق بمعاهدة معقودة بين الحكومة الفرنسية وامام مسقط، ولم تكن الحكومة البريطانية طرفاً فيها (٦٥).

وحتى يمكن تلافي أية معوقات في سبيل الوصول الى تسوية سلمية مع فرنسا، رأت الحكومة البريطانية أنه من الممكن تأجيل تنفيذ قانون مستودع الأسلحة في مسقط الى أن يتم تحكيم سريع بشرط أن يتعهد الفرنسيون بالتوقف عن استيراد الأسلحة في مسقط في غضون تلك الفترة، وأن لا يصدروا من مسقط أية أسلحة تكون هناك بالفعل، والسماح للسلطان بمصادرة أية أسلحة تتعارض مع ماسبق، ولكن على أن تسلم لفرنسا، وتبين أن هذه المقترحات سوف تثبط من عزيمة السلطان الى درجة كبيرة لما ستحققه من مكاسب للمصالح الفرنسية (٦٦).

ورأت حكومة الهند أنه اذا كانت هناك ضرورة لنسح امتياز مؤقت، فإن أقصى ما يمكن عمله هو أنه يمكن منع السلطان من مصادرة الأسلحة الفرنسية لأنها تحيد أن يكون هناك تنفيذ تعسفي لقانون مستودع الأسلحة يصل الى درجة المصادرة (٦٧).

وفي ١٣ نوفمبر أوضح السير بارقي - طبقاً للتعليمات الصادرة اليه من حكومته - لوزير الخارجية الفرنسي أنه منذ صدور قانون مستودع الأسلحة لم تتم أية مصادرات للأسلحة، وأنه لن تتم أية مصادرات الى أن يتم التحكيم السريع إلا أن الحكومة الفرنسية رأت أنه الى أن يتم الوصول الى التحكيم بأسلوب سليم، فإن الأوضاع يجب أن تعود الى ما كانت عليه قبل صدور قانون مستودع الأسلحة، وبالإضافة الى ذلك فإن الحكومة الفرنسية لا تستطيع الالتزام بالتحكيم دون النظر الى الاعتبارات الأخرى (٦٨).

وكانت فرنسا قد هددت في سبتمبر بأنه إذا لم تعاد الأوضاع السابقة قبل صدور قانون مستودع الأسلحة فإنها سوف ترسل طراداً الى مسقط لحماية حقوق رعاياها، ولئن رأت الحكومة البريطانية أنه من الضروري تدعيم قوتها البحرية في مسقط لمواجهة أية حوادث (٦٩)، وقد أبرق الأدميرال Bethell في ١٧ سبتمبر أن هناك أربع سفن حربية مراوطة في الخليج في الوقت الحالي، وأنه في ٣٠ سبتمبر سيكون هو نفسه في مسقط بسفينة

الحرية، وبإضافة الى ذلك، فإن كل أسطول الهند - إذا مادعت الضرورة - يمكنه أن يتمركز في مسقط قبل وصول السفينة الفرنسية» (٧١).

ورأت الحكومة البريطانية أنه من الأصوب أن تراطب السفن الحربية الأربعة في مسقط في وقت واحد، وقد تم تنفيذ ذلك في ٢٥ سبتمبر. وفي ٣٠ سبتمبر وصل القائد العام هناك أيضا على السفينة High Flyer ومعه السفن الحربية، Sphinx, Espiegle, Pesseus (٧٢).

وقامت المخابرات الحربية البريطانية برصد تحركات الطراد الفرنسي الذي قررت الحكومة الفرنسية إرساله الى مسقط. كما اتخذت كل الاحتياطات لاستقباله بالقوة المناسبة في مسقط اذا ما وصل اليها. إلا أنه من وجهة النظر الأخرى فإن هذا التركيز للقوة البحرية البريطانية في مسقط - على الرغم من مزاياه السياسية - فإنه شل من حركة ضبط الأمن - من وجهة النظر البريطانية - في الخليج. وقد جاءت المعلومات بالفعل في نهاية أكتوبر وأوائل نوفمبر بأن جماعات تهريب الأسلحة عندما علمت بأن السفن الحربية البريطانية قد تمركزت في مسقط، وأن قدرتها على حراسة الخليج قد توقفت مؤقتا، فإن جماعات التهريب هذه انتهزت الفرصة فورا وأمعنت في تهريب الأسلحة، مما فتح مجالاً واسعاً لترويج التجارة في الأسلحة الفرنسية المصدرة. وقد أشار السير كوكس الى أنه من الضروري تخفيف هذا التركيز الشديد للسفن البريطانية في مسقط وذلك لمواجهة الانتشار الواسع في تهريب الأسلحة.

وفي ١٣ ديسمبر علم أن الطراد الفرنسي Montcaim لن يصل الى مسقط، ومن ثم أرسلت التعليمات لتخفيف الأسطول المرابط في مسقط.

وعندما بدا أن هناك بعض الأمل في الوصول الى بعض الترتيبات مع الحكومة الفرنسية، وأن هذه الترتيبات قد تؤدي الى الخطر التام لتصدير واستيراد الأسلحة من وإلى مسقط، فإنه كان من المسلم به تعويض التجار (٧٣).

ولاشك أن قانون مستودع الأسلحة هو من الناحية الرسمية اجراء داخلي في مسقط، وهو بهذا الشكل اجراء من قبل السلطان، وأي تعويض لتجار الأسلحة عن خسائرهم الناتجة عن تنفيذ هذا القانون ينبغي أن يكون من قبل السلطان، إلا أنه كان من المستحيل

على السلطان - لضيق ذات اليد - دفع هذه التعويضات. وكان من المرغوب فيه - من وجهة النظر البيطانية - تحاشي مبدأ تعويض التجار إذا كان ذلك ميسورا لأن تكاليف التعويضات سوف تكون فعلا على نفقة الحكومة البيطانية، وعلى نفقة السلطان من الناحية الرسمية (٧٣).

ومنذ صدور قانون مستودع الأسلحة، أصر القنصل الفرنسي على ضرورة تعويض التجار الفرنسيين، وفي الحقيقة كانت تصلة تعليمات بأن فرنسا سوف تسحب معارضتها للقانون المذكور إذا ما سمع بمبدأ التعويض (٨٤).

وقد رأت حكومة الهند أن شراء كميات الأسلحة الموجودة في مسقط هو الشكل الوحيد المقبول للتعويض، وكانت الشركات الفرنسية وحدها هي التي يمكن وضعها في الاعتبار، وأهمها Goguyeret Cit. Louis Dieu هذا باضافة الى شركتين أمريكيتين يمكن اعتبارهما تحت الحماية الفرنسية.

وقد بحث السير كوكس هذه المسألة، وقدر أنه كانت توجد في مسقط في ١٤ ديسمبر ١٢,٠٠٠ بندقية، و ٢,٠٠٠,٠٠٠ طلقة، وهذه الأسلحة والذخائر هي حجم التعويض المطلوب. وعلى أساس التقييم المتخذ في مارس ١٩١١ فإن ثمن البندقية هو ٦٠ ريالاً، وكذلك ٦٠ ريالاً لكل ألف طلقة، وبذا فإن مجموع التعويض سوف يصل الى ٨٤٠,٠٠٠ ريال، وكان من رأي كوكس أن هذا التعويض ينطبق فقط على الأسلحة الموجودة بالفعل في مسقط، وأن أية أسلحة أخرى خارج مسقط فينبغي بالضرورة أن تستثنى من هذا التعويض.

كما أضاف كوكس أنه إذا «ما وافقنا على شراء شحنات الأسلحة الفرنسية التي لم ترسل الى المستودع تحديدا للقانون، فإنه من الأصوب أيضا شراء شحنات الأسلحة الخاصة بالتجار غير الفرنسيين، طالما أنها قد أودعت في المستودع طواعية واذعانا للقانون». وقد وافقت حكومة الهند على هذه المقترحات، ولكنها أعربت عن اعتقادها بوجوب اشتراك حكومتي لندن والهند في دفع قيمة التعويض مناصفة (٧٥).

وفي ٣٠ ديسمبر اقترح السيد ادوارد جراي الحلول الآتية بقصد تسوية ذلك الموضوع بطريقة ودية :

أولاً: تقبل الحكومة البريطانية أن تنازل عن حقوقها في المساواة التامة بالنسبة لمعاملة البضائع الانجليزية والفرنسية التي تمر في موانئ الجزائر ومراكش طبقاً للمادة الرابعة من الوفاق الودي لسنة ١٩٠٤.

ثانياً: تعترف الحكومة الفرنسية من جانبها بشرعية قانون السلطان (قانون مستودع الأسلحة) وتتعهد بالامتناع عن وضع العراقيل في سبيل تنفيذه.

ثالثاً: تتعهد الحكومة الفرنسية ألا تنشر لمدة خمسة عشر عاماً نسبة ١٨٩٧ من الخواصة بواردات بريطانيا من القطن في تونس والتي تنص على أن الحد الأقصى للضريبة الجمركية على هذه الواردات لا يتجاوز ٥٪.

على أن الحكومة الفرنسية عارضت هذه المقترحات وذكرت أنها تجرأها إلى التنازل عن حق مقرر لها مقابل الحصول على امتيازين، ولكنه في الحقيقة امتياز واحد، وأن الفائدة الأخرى ستعود في النهاية على بريطانيا، إذ أن التنازل عن المساواة التامة في موانئ الجزائر ومراكش لا بد أن ينطبق أيضاً على موانئ مصر. وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية ستفقد تجارة رائجة في مسقط، ولذلك فإنها تقترح العودة إلى فكرة التحكيم، ولابد في هذه الحالة من اعطاء تعويض مناسب (٧٦).

والواقع أنه لم يتقرر حل نهائي لتلك المشكلة وإن كان من المعروف أن قيام الحرب العالمية الأولى قد أعطى للحكومة البريطانية الفرصة لتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي وأن تتخلص من جميع منافسها بطريقة فعالة.

1. Philby (J.B) Arabia, London 1950, P. 165.
  2. Indian office library (I.O.L).  
Political and Secret Library- Political  
Department, B. 129 Secret.  
Monorandum, Muscat (1901).
  3. Aitchison C-U- Acollection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India  
and Neighbouring Countries, Vol XI Calcutta 1892, P.P. 83-84.
- (٤) دكتور جمال زكيا قاسم - الخليج العربي ص ٣٥٦
5. Aitchison- op. cit, p 231.
  6. Philby - op. cit, p. 166.
  7. Whigham (N.J.) The persian .Problem- London 1903, p. 20.

8. I.O.L- Political and Secret. Library- B. 129 Secret Memos. op. cit Muscat (1901).
9. I.O.L- Pol- and Sec. Library- Political Dep., B 14 No.1 Zanzibar. Agency and Consulate Expenses.  
A- W- M. 17th August 1878.
- (١٠) دكتور جمال زكيا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٣٦.
11. Graves Philip - the life of Sir, Percy Cox- London, 1951, p. 91.
12. I.O.L- Pol- and Secret Dep. B. 119, Memos. by Sir Lee- Warner on the Lease to France of a Coaling Station in Muscat (1900).
- (١٣) دكتور جمال زكيا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٦٧.
14. I.O.L- Political and Sec. Library. Political Dep. B. 196 Secret Memos.  
Arms Traffic in the Persian Gulf (1913), p. 17. Major Trevor, To L-C. Cox. 19 th November 1910.
15. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, Major Trevor to L- C. Cox, 11 December 1910, (1960/10).
16. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, L-C. Cox to Government of India, 11 December 1910.
17. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 17, L-C. Cox to Government of India , 30 December 1910.
18. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17  
Telegram From Viceroy, 8 June 1911.
19. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17  
Earl of Grewe, Telegram 9 June 1911 (159/11).
20. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 17  
L-C. Cox to Government of India, 16th January 1911.
21. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18  
Major Trevor to L-C. Cox, 20 Jan. 1911.
22. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18  
Admiral Slade to Admiralty 5 feb. 1911.
23. Major Trevor to M- Jeannier, 5 feb, 1911.  
Jeannier to Major Trevor, 8 Feb- 1911.  
I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
24. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18  
Sir E- Grey to M- Cambon, 10 April 1911.
25. I.O.L- Political and Secret Library- Political Dep. B-182 Memos. Arms Traffic at Muscat (1911) I.O. 15th Feb. 1911.
- (١٦) دكتور جمال زكيا قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٠.
27. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 18
28. Harrison (paul) The Arab at home- New York, 1924, p. 96.
- (١٩) جان بشون - بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى وموجع التاريخ حلول ليبيا في هذا الشرق - تحقيق محمد عزة درويش، ص ٢٧.
30. I.O.L. B. 182 op. cit
31. Coke (Richard) The Heart of the Middle East, London 1925. p. 136.
32. I.O.L- B. 196 op. cit
33. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27  
L-C. Cox to Government of India, 28 April 1911.
34. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 27  
L-C- Cox to Government of India 1 st Sept. 1911.

35. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 27  
Commander-in-Chief, East Indies to Gov. of India, Telegram, 12th April 1911.
36. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 27  
L-C- Cox to Gov. of India 12th April 1911.
37. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 27-28  
Major Knox to L-C. Cox, 12 May 1911.
38. Poincaré à Cambon 29-5. 1912.  
(D.D. Doc. No. 5).  
نظر در مجال زکریا قاسم، المصدر السابق، ص 287.
39. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 28  
Telegram from Viceroy, 10th July 1911 (1157/11).
40. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 28  
Foreign Office to India Office.  
16th August 1911 (4041/11).
41. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 29  
Telegram from Viceroy, 18 Oct. 1911 (1712/11).
42. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 29  
Telegram from Secretary of State, 31 Oct 1911 (4495/11).
43. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 29  
L-C. Cox to Gov. of India,  
14th Nov. 1911 (1968/11).
44. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 29-30.  
Telegram from Viceroy 28th Dec. 1911.
45. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 30  
Telegram from Secretary of State. 1st January 1912.
46. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 30.  
Telegram from Viceroy, 19th January 1912.
47. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 30  
Telegram from Secretary of State,  
22nd January 1912.
48. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 30  
Telegram from Viceroy, 29 January 1912.
49. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 31  
Telegram from Secretary of State.  
5 March 1912 (768/12).
50. Poincaré à Cambon 29-5-1912.  
(D.D. Doc. No. 5).  
نظر در مجال زکریا قاسم، المصدر السابق، ص 287.
51. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 32  
Telegram from Secretary of State.  
1 st June 1912.
52. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 32  
Telegram from Viceroy 7th June 1912.
53. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 33  
Telegram from Viceroy 25 July 1912 (2907/12).
54. I.O.L.- B. 196 op. cit. p. 33  
Telegram from Viceroy- 8th August 1912.



55. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 33-34  
Telegram from Viceroy. 14th August.  
1912 (3168/12).
56. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 34  
Telegram Secretary of State, 20th August 1912.
57. I.O.L- Pol. Dep B. 182.  
Mems op. cit.
58. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 35  
Telegram from Viceroy. 3rd Sept.  
1912 (3448/12).
59. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 35  
Telegram from Viceroy 8th Sept. 1912 (3433/12).
60. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 36  
Telegram from Viceroy 10th Sept. 1912.
61. Graves (Philip) op. cit. P. 142.
- (٧٦) - دكتور جمال زكيا قاسم - المصدر السابق، ص ٣٨١ .
63. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 35  
Secretary of States Telegram.  
(3540/12) 12th Sept. 1912.
64. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 35  
Telegram from Secretary of State,  
14th Oct, 1912.
65. Cambon à Poincaré, Doc No. 26, 22-9-1912 (D.D.F.).  
النظر دكتور جمال زكيا قاسم - المصدر السابق، ص ٣٨١
66. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 36  
Secretary of States Telegram,  
31 Oct 1912 (4200/12).
67. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 36  
Telegram from :Viceroy 11th Nov 1912.
68. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 37  
Telegram from Secretary of State,  
15 Nov. 1912.
69. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 38  
Telegram from Secretary of State,  
12th Sept, 1912.
70. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 38  
Telegram from Viceroy, 20th Sept. 1912.
71. I.O.L- B. 196 op. cit. p. 38  
Telegram from Secretary of State,  
22nd Sept 1912 (3654/12).
72. I.O.L- Pol. Dep. B. 182  
op. cit. LO-15 Feb. 1911.
73. I.O.L- B. 196 op. cit. p.p 38-39.  
Telegram from Viceroy, 1st Dec. 1912 (4619/12).
74. I.O.L- Pol. Dep. B. 182. op. cit.
75. I.O.L- B. 196 op. cit. P. 40.  
Telegram from Viceroy.  
27th Dec. 1912.

(٧٦) - دكتور جمال زكيا قاسم ، المصدر السابق، ص ٣٨١ - ٣٨٥ .